The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 12,N3, P P. 318-325
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٢، العدد٣، ٢٠٢٠ ص ص ٣١٨-٣٢٥

Optional Disclosure and its Impact on the External Review Process

(Applied research for a sample of the banking sector listed on the Iraq Stock Exchange)

*الإفصاح الاختياري وأثره على عملية المراجعة الخارجية

(بحث تطبيقي لعينة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية)

**أ.م.د عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله ***احمد نعمه عبد اخرس

Abstract:The research aims to demonstrate the relationship of the impact of voluntary disclosure practices on the external review of a sample of the banking sector listed in the regular Iraqi market for a period of (7) years for the period (2010-2016). The research community was selected from (15) banks out of (41) banks and tested Research hypotheses using the statistical program (SMART PLS) and (SPSS), and the researchers concluded that the level of optional disclosure at the banks listed in the Iraq Stock Exchange has achieved an average of 48 (0), which indicates that banks are not aware of the importance of optional disclosure, and the existence of an impact relationship. Moral positive for each of the bank's general information, future strategic information, social responsibility and environment information, and non-financial performance information on the external review process, while there is a positive weak non-significant impact relationship for each of the future expectations information, financial performance information, and the bank's governance information. The external review process, the two researchers recommend increasing the

*بحث مستل

**كلية إدارة الاعمال، جامعة الطائف

*** جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. /كلية الدراسات العليا،

level of optional disclosure with banks, and taking advantage of reducing information asymmetry, which leads to reducing risk ratios, raising the level of financial market efficiency, and increasing disclosure. D. The auditors in preparing adequate reports at the end of the financial year.
key words:
voluntary disclosure, external audit, banking.

المستخلص

يهدف البحث الى بيان علاقة تأثير ممارسات الافصاح الاختياري على المراجعة الخارجية لعينة من قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق النظامي ولمدة (7) سنوات للفترة (2010-2016)، وتم اختيار مجتمع البحث من (15) مصرف من اصل (41) مصرف وتم اختبار فرضيات البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (SMART PLS) و (SPSS), وتوصل الباحثان الى ان مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حقق معدل (0.48) مما يدل الى عدم ادراك المصارف لأهمية الافصاح الاختياري، ووجود علاقة تأثير إيجابية معنوية لكل من المعلومات العامة للمصرف، المعلومات الاستراتيجية المستقبلية، معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئة، ومعلومات الاداء غير المالي، علي عملية المراجعة الخارجية، بينما يوجد علاقة تأثير إيجابية ضعيفة غير معنوية لكل من معلومات التوقعات المستقبلية، معلومات الأداء المالي، ومعلومات الحوكمة للمصرف، على عملية المراجعة الخارجية، يوصي الباحثان بزيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف، والاستفادة من تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي يؤدي الى تقليل نسب مخاطر ورفع مستوى كفاءة سواق المالي، وزيادة الافصاح يساعد مراقبي الحسابات في اعداد تقارير ملاءمة في نهاية السنة المالية.

الكلمات المفتاحية:

الافصاح الاختياري، المراجعة الخارجية، المصارف.

المبحث الاول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المقدمة

يتجسد الإفصاح الاختياري باهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي حيث اهتمت الكثير من الدراسات ومنها بحث (Adams,2002:223-250)الذي يقوم بالتعرف على العوامل التي تفسر ما هي أسباب قيام المصارف بالإفصاح اختيارياً عن بعض المعلومات، وكما يختلف مستوى الإفصاح الاختياري من شركة إلى أخرى.

وقد قام بحث (حميد واخرون،2016: 309) بتحليل ممارسات أو مكونات الإفصاح الاختياري، وأن فهم مكوناته يعتبر ضروري لتحسين جودة واكتمال وشمول الإفصاح، ويعد الافصاح المحاسبي الإلزامي عن المعلومات المالية وغير المالية لم يعد كافياً بسبب التطورات والانفتاح الاقتصاد، وبذلك بدأت الحاجة الى الافصاح الاختياري والذي لا يوجد نص قانوني يلزم القيام به، وان تبنيه يعطي شفافية اكثر في الافصاح عن تفاصيل عمل المصرف مما يساعد باتخاذ قرارات رشيدة، فكلما زادت المعلومات المفصح عنها زادت ثقة المستثمرين الداخلين والخارجين بالشركات، مما يتطلب زيادة الافصاح الاختياري خصوصاً بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة مثل شركة (Enron) في (2001) عملاق الطاقة الأمريكية, وفي (2002) انهارت (WorldCom) ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية.

ان عملية المراجعة تبدأ من حيث تنتهي من عمليات المحاسبة، والافصاح الكافي الذي تتخذه الادارة لعملية المراجعة الخارجية التي من شانها إبداء رأى محاسبي عن صدق وعدالة القوائم المالية، وما يترتب على تقرير المراقب الحسابات (تقرير جيد او سالب او متحفظ) على إضفاء مستوى الافصاح الاختياري على تلك الكشوفات، وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من حالات الانهيار للكثير من المصارف الكبرى في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك المصارف وأشهر شركة عالمية للمراجعة هي (Arthur Andersen), (Lucic & Jean, 2004:23).

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة البحث

اشارت دراسة (دحدوح وحماد,221:2014) الي ان الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن النسب والتحليلات المالية وعن معلومات عن مستقبل المصرف ونشاطها لأن لهما الدور الأكبر في تعزيز الثقة بالتقارير المالية. ويساعد مستخدمين القوائم المالية في خفض عدم تماثل المعلومات، وكذلك خفض تكلفة راس المال، مما يساهم علي رفع نسبة السيولة بأسهم الشركات (Silvia,2016:656-677)، ويرى (محمد والغصين,78:2016) ان الافصاح الاختياري عن المعلومات البيئة يساعد في جذب المستثمرين والتنبؤ باستمرارية الشركة؛ اما بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالإفصاح الاختياري في البيئة العراقية هي دراسة (الحسناوي وجواد, 358:2018) التي اوصت بضرورة زيادة الافصاح الاختياري بهدف تحقيق عدم تماثل المعلومات وجذب المستثمرين, وايضاً إشارة دراسة (محمد,13:2018) إلى ان الافصاح الاختياري يجب ان يحظى باهتمام المناسب من قبل المصارف العراقية كونه يعد عامل مهم في تزويد الاطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات.

ومن ناحية اخري اشارت دراسة كلا من (Ali, 2008:47) و (Fairchild,2008) الي ان جودة المراجعة الخارجية تساهم في تحسين موثوقية البيانات المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية لأنها تساعدهم في التأكيد من أنشطة المصارف من قبل الإدارة كما تخفض من حجم مخاطر مستخدمي المعلومات.

من خلال ما تقدم يستنتج الباحثان ان عملية المراجعة الخارجية لكي تؤدي دورها في تحسين موثوقية البيانات المالية للمستخدمين من خلال ابداء الراي الفني المحايد فان الامر يتطلب توفير بيانات ومعلومات أكثر خلاف تلك المعلومات التي تطلبها المعايير المحاسبية. ومن ثم يعتقد الباحثان ان اهتمام الشركات والمصارف بالإفصاح الاختياري من شانه ان يحسن أداء عملية المراجعة بجودة. ويمكن للباحثان تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي (هل يؤثر الإفصاح الاختياري على المراجعة الخارجية للمصارف المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية؟)، وبذلك يمكن بيان مشكلة البحث في التساؤلات الفرعية الآتية:

١. هل الإفصاح الاختياري عن المعلومات العامة للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٢. هل الإفصاح الاختياري عن الاستراتيجية المستقبلية للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٣. هل الإفصاح الاختياري عن التوقعات المستقبلية للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٤. هل الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٥. هل الإفصاح الاختياري عن الاداء المالي للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٦. هل الإفصاح الاختياري عن الاداء غير المالي للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟
٧. هل الإفصاح الاختياري عن الحوكمة للمصرف يحسن من أداء عملية المراجعة؟

أهداف البحث

يستهدف البحث الاهداف التالية:

١. دراسة ماهية الإفصاح الاختياري، وعملية المراجعة الخارجية.
٢. تحديد مساهمة الإفصاح الاختياري في توفير معلومات إضافية تساعد المراجع الخارجية في أداء عملية المراجعة بجودة.
٣. اختبار تأثير الإفصاح الاختياري على عملية المراجعة الخارجية لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية عملية المراجعة الخارجية نفسها، كونها تضفي الثقة على البيانات المالية للمصارف من خلال ابداء راي فني محايد حول القوائم والتقارير المالية، ومن ثم زيادة درجة

اعتمادية جميع المستخدمين وخاصة المستثمرين في تلك القوائم، بالإضافة الي ان قطاع المصارف بصورة عامة يعتبر احد اهم أعمدة الاقتصاد داخل الدول، وبالنسبة لقطاع المصارف في العراق علي وجه الخصوص؛ حيث ان الإفصاح الاختياري او الطوعي من قبل المصارف العراقية المدرجة في السوق المالي العراقي، له اثر في أداء عملية المراجعة الخارجية من خلال التزام المراجع الخارجي بالمعايير الدولية للمراجعة، وأداء عملية المراجعة بجودة عالية، عن طريق المعلومات التي يوفرها الإفصاح الاختياري والتي تفيد المراجع الخارجي في تكوين رايه الفني المحايد حول مدي عدالة وصدق القوائم المالية للمصارف العراقية.

متغيرات البحث

يوضح الشكل رقم (١) متغيرات البحث والعلاقات المحتملة بينهما:

شكل رقم (١): متغيرات البحث

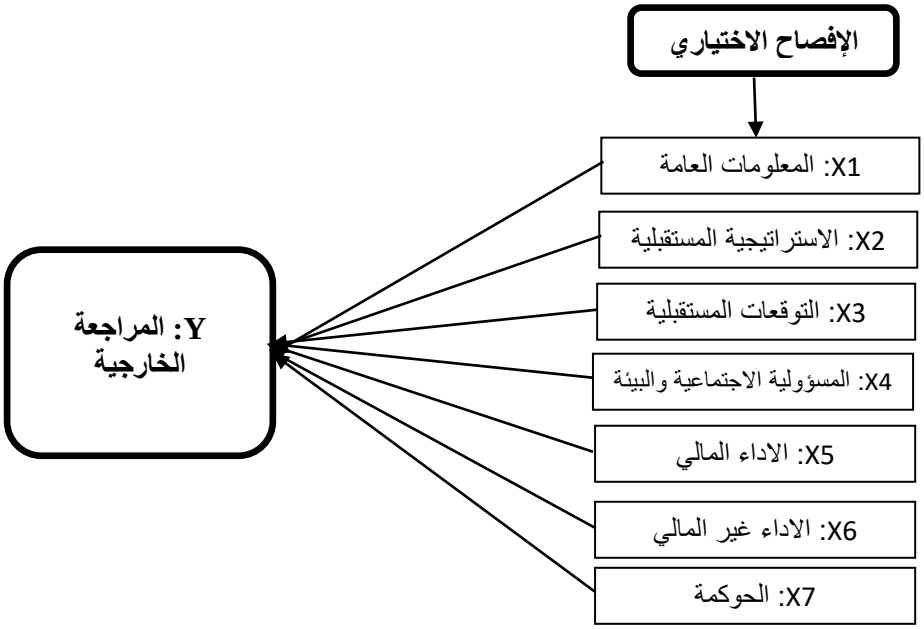

المصدر: اعداد الباحثان، ٢٠٢٠م.

فرضيات البحث

بعد مراجعة الدراسات السابقة، يقوم الباحثان بتحديد فرضيات البحث كالآتي:

الفرضية الرئيسية: وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية:

1. الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة تأثير المعلومات العامة للمصرف في المراجعة الخارجية.
2. الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة تأثير معلومات الاستراتيجية المستقبلية للمصرف في المراجعة الخارجية.
3. الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة تأثير معلومات التوقعات المستقبلية للمصرف في المراجعة الخارجية.
4. الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة تأثير معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصرف في المراجعة الخارجية.

5. الفرضية الفرعية الخامسة: هناك علاقة تأثير معلومات الاداء المالي للمصرف في المراجعة الخارجية.

6. الفرضية الفرعية السادسة: هناك علاقة تأثير معلومات الاداء غير المالي للمصرف في المراجعة الخارجية.

7. الفرضية الفرعية السابعة: هناك علاقة تأثير معلومات الحوكمة للمصرف في المراجعة الخارجية.

ثانيا: الدراسات السابقة

1. بحث (المطارنة، 2019م) أثر خصائص المصرف على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يهدف البحث الى اختبار طبيعية العلاقة ما بين خصائص المصرف ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واظهرت النتائج الى وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين كل من مكتب التدقيق وعمر المصرف وحجم المصرف (من حيث إجمالي الأصول)والربحية فضلا عن وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الاختياري والرافعة المالية للمصارف.

2. بحث (النعيمي،2019م) الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في المصارف الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

استهدف البحث الى بيان أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في المصارف الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، واستنتج البحث أن متوسط معدل الإفصاح في المصارف الصناعية المساهمة العامة الأردنية، هو (0.61) مما يدل على مدى إدراك المصارف الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأهمية الإفصاح الاختياري.

3. بحث (عبد وابراهيم، 2019م) أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي بحث تطبيقي في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يهدف البحث الى تحليل تأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي، واظهرت النتائج أن تطوير وتحسين مستوى اداء لجان التدقيق ينعكس على نحو إيجابي في الارتقاء بمستوى الأداء المهني لأعضاء لجنة التدقيق في الرقابة على اداء المصارف والقوائم المالية المفصح عنها، وهناك علاقة ارتباط بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي.

4. بحث (Abdullah & Mishari, 2017م) Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait.

يهدف البحث الى تقييم وتحليل مستوى ممارسات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، واستنتج البحث أن متوسط مستوى الإفصاح الاختياري على مدار (4) سنوات هو (23%)، واتضح أن (4) من بين (8) آليات لإدارة المصارف تم فحصها ترتبط ارتباطاً وثيقاً

بمستوى الإفصاح الاختياري، (3) منها سلبية وهي الإدارة المشتركة وحجم مجلس الإدارة والازدواجية الدورية، بينما ترتبط ملكية الحكومة بشكل إيجابي بها.

5. بحث (Silvia, 2016م) Voluntary disclosure in the context of convergence with International Accounting Standards in Brazil

يهدف البحث الى التحقق من تأثير عملية التقارب بين معايير المحاسبية الدولية والافصاح الاختياري في المصارف البرازيلية المدرجة في سوق الاوراق المالية، توصل البحث الى ان عملية التقارب للمعايير المحاسبة الدولية تعتبر بمثابة عامل خارجي يؤثر على الافصاح الاختياري بشكل إيجابي وهو ما يؤدي الي زيادة جودة الافصاح الاختياري.

6. (Wiemann, 2015م) Auditor Tenure and Perceived Earnings Quality

استهدف البحث معرفة تأثير فترة مراجعة الحسابات وجودة الأرباح المدركة على تصور المستثمرين على جودة المراجعة التقارير المالية، استنتج البحث ان المستثمرين يرون ان جودة الأرباح تقل خلال السنوات الأولى والأخيرة من علاقة المدقق والعميل، كما تزيد جودة الأرباح عندما تكون مدة المراجعة (8.5) سنة، وتقل ثقة المستثمرين كلما زادة مدة فترة مراجعة الحسابات مما تشكك في استقلالية المدقق.

٧. بحث (George & Panayotis, 2012)

يهدف البحث إلى استكشاف الدوافع وراء تقديم الإفصاحات الاختيارية والتحقيق من الفوارق المالية والعلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، وتوصل البحث الى ان الإفصاح الاختياري يظهر ربحية ونمو وحجم تداول أعلى، وكما يظهر تغييراً في إدارتها ويرتبط ارتباطاً سلبياً بإدارة الأرباح.

٨. دراسة (Ali & Merve , 2012)

يهدف البحث الى ما إذا كانت ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات التركية المدرجة ذات صلة بالقيمة السوقية أم لا، استنتج البحث وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري والقيمة السوقية للمصارف، وتحتاج الأسواق الناشئة إلى رأس مال لتمويل نمو مرتفع، وكذلك في مواجهة المنافسة الشديدة على رأس المال الدولي.

يستنتج الباحثان مما سبق لعرض ان الدراسات السابقة في مجملها ركزت على دوافع او أسباب قيام الشركات او المصارف بالإفصاح الاختياري، وعلاقة خصائص المصارف بعملية الإفصاح الاختياري، وخصائص لجان التدقيق وعلاقتها بممارسة الإفصاح الاختياري، وعلاقة الإفصاح الاختياري بالقيمة السوقية في أسواق المال الناشئة. وتعتبر دراسة الباحثان امتداد للدراسات السابقة حيث انها تركز على ممارسة الإفصاح الاختياري للمصارف العراقية المدرجة بسوق المال العراقي وتأثير ذلك على أداء عملية المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإفصاح الاختياري

أولاً: مفهوم الإفصاح الاختياري:

بدأت الحاجة الى الافصاح الاختياري نتيجة الانفتاح الاقتصادي، وبذلك لم يعد الافصاح الالزامي كافياً للمستفيدين من القوائم المالية، مما ادى الى ضرورة التوسع في الافصاح وتوفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد في ترشيد القرارات، وان اهم ما يميز الافصاح الاختياري عن الافصاح الالزامي هو عدم وجود تشريعات قانونية تفرض القيام بالإفصاح الاختياري، وتحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الافصاح عنها (ابراهيم,67:2013)، وعُرف عبارة عن افصاح غير الزامي أو غير مقنن، يزيد من جودة الافصاح الاختياري، ويوفر المعلومات المناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، ويعتبر مكمل للإفصاح الاجباري وليس منفصلاً عنه(عادل, بابكر,36:2016)، كذلك عُرف بانه وسيلة فعالة لنشر معلومات المصرف إلى أصحاب المصلحة حول الأعمال التجارية للحد من عدم تناسق المعلومات وتعارض الوكالات بين المديرين والمستثمرين(Shehata,2014:18-26).

ثانياً: أهداف الافصاح الاختياري:

أصبح من المهم القيام بالإفصاح الاختياري والتوسع في مجال الافصاح لتحقيق الاهداف التالية :

1. تقليل الفجوة بين المستفيدين ومعدي التقارير المالية. (Schuster & O'connell,2006:102)
2. اعطاء صورة اوضحه عن البيانات غير الكمية في التقارير المالية (Gray et al,1993:35)
3. توفير معلومات مناسبة تساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات.
4. توفير معلومات ملائمة تساعد في انسيابية التدفقات النقدية المستقبلية (العبد الله ,2009م:36).

ثالثاً: أهمية الافصاح الاختياري:

يمكن تناول اهمية الافصاح الاختياري من خلال الآتي (السيد,316:2005-248):

١. المصارف المصدرة للأوراق المالية: اذ تتم زيادة درجة السيولة للأسهم، ومن ثم زيادة الطلب عليها فيرتفع سعرها ويؤثر إيجابا في القيمة السوقية.

٢. المتعاملون في الأوراق المالية: إذ يساعدهم للوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحليين الماليين، وهذا يؤدي إلى خلق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.

٣. الاقتصاد الوطني: يؤدي الإفصاح إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتقليل انسحاب المتعاملين من السوق وزيادة عددهم، ومن ثم زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية.

يتضح للباحثان مما سبق ان الإفصاح الاختياري هو افصاح طوعي لمعلومات معينة غير محددة كماً او نوعاً ولا تتطلبها التشريعات والمعايير المحاسبية، وعندما تفصح عنها الإدارة تساعد في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة من قبل جميع الفئات المختلفة ذات العلاقة بنشاط الشركات او المصارف.

المبحث الثالث: الإطار النظري للمراجعة الخارجية، وعلاقة الإفصاح الاختياري بها

اولاً: مفهوم المراجعة الخارجية

عُرفت المراجعة الخارجية بأنها عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات، وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدماً، ويجب أن تتم عملية تدقيق الحسابات بواسطة شخص فني مستقل محايد (محمد وآخرون,23:2010). وعُرفت بانها عبارة عن عملية تقييم والتأكد من صحة المعلومات المتمثلة بالأحداث الاقتصادية والمتضمنة بسجلات الشركة، والتي تستخدم مجموعة من الاجراءات الكافية، الذي يقوم بها المراجع الخارجي الذي ينتهي برأي فني مستقل حول مدى عدالة وصحة القوائم المالية (صابري, 2014م:47). وكذلك عُرفت بانها قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف والتقرير عن الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم في ظل انفصال الملكية عن الادارة ومن ثم حماية مصالح المساهمين (سعودي,2016م:1152).

ثانياً: اهداف المراجعة الخارجية

تم تناول اهداف المراجعة الخارجية كالآتي (سرايا، 39:2007):

1. انها الاداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف الى فحص القوائم المالية للشركة.
2. اعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والانظمة والاجراءات المعنية بحماية ممتلكات الشركة.
3. التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والادارية لعمليات المصرف ومطابقتها مع الاهداف المرجوة.
4. تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسبة وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة.

ووصف حامد اهداف المراجعة الخارجية على النحو التالي (حامد,51:2017-52):

1. الوفاء بمتطلبات كافة الأطراف المعتمدة على تقرير المراجع الخارجي.
2. تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن.
3. تحسين سمعة مكاتب المراجعة من خلال القدرة على اكتشاف الأخطاء والممارسات الابتكارية والتقرير عنها.
4. الحد من المخاطر المرتبطة بالمنشأة محمل المراجعة التي تؤثر على استمراريتها.
5. الحد من فجوة توقعات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وحالات التلاعب في أموال المصرف بواسطة الإدارة.

يستنتج الباحثان مما سبق ان المراجعة الخارجية تعتبر عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن لغرض تحديد نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، والتأكد من خلو البيانات المالية من الأخطاء والغش، بإصدار راي فني محايد حول مدي عدالة وصدق القوائم المالية؛ وتعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستخدمين، وطمأنة المستخدمين بما فيهم المستثمرين وحملة الأسهم عن أداء الشركة او المصرف.

ثالثاً: علاقة تأثير بين الافصاح الاختياري والمراجعة الخارجية:

نتيجة لنمو الوعي البيئي والاجتماعي لدى افراد المجتمعات، وعلى المستوى الدولي فقد أصبح هدف حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية من مسئولية الشركات (او المصارف) الذي تسعى الى تحقيقها، ولما لها من أثر في قدرتها على الاستمرار في مزاولة أنشطتها، والطلب المتزايد على البيانات المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركات، ادت هذه الاسباب الى الاهتمام بما قد يؤديه المراجع اتجاه المسئولية الاجتماعية والبيئية من خلال المراجعة البيئية والاجتماعية (المطارنة,2008م: 116).

يعد مفهوم المراجعة البيئية والاجتماعية بانها عملية منظمة وموضوعية تتضمن تجميع وتقييم ادلة المراجعة ذات الصلة بالبيانات المالية المتعلقة بالأنشطة والاحداث الاقتصادية التي يمكن منها تحديد درجة الاتساق مع المعايير أو المقاييس المحددة، وتوصيل النتائج التي يتم التوصل اليها الى الاطراف المهتمة بها (Jaylor & Glezen, 1996, 524)

تستند عملية المراجعة البيئية والاجتماعية على عدة عناصر هي (الخولي,2002م:117):

١. ان المراجعة البيئية والاجتماعية هي عملية منظمة ويجب ان يخطط لها وان تتوفر الرؤية والمعرفة الكافية لدى المراجع ببعض الامور وجوانبها لغرض القيام بأداء المهام بكفاءة وموضوعية واستقلالية.

٢. ان عملية المراجعة البيئية والاجتماعية لا تختلف عن المراجعة العادية في جمع ادلة التدقيق الكافية والملائمة لتدعيم نتائج عمل المدقق.

٣. تستند عملية المراجعة في عملها على معايير محددة بناءً على ما يقوم به المدقق بعمله والالتزام بهذه المعايير، وان يكون لدى المراجع القناعة بهذه المعايير حتى تكون مقبولة لدى الاطراف الاخرى.

يعتبر وجود المراجع الخارجي على حوكمة المصارف هو لفهم أو معرفة الطريقة التي تدار بها الشركات، لغرض التحقق من الامتثال لقواعد حوكمة المصارف في لجنة سوق الأوراق المالية، وكذلك معرفة نوعية المعلومات المتبعة والحد من مشاكل الوكالة والاحتيال والجرائم الاقتصادية، وأن تكون اهمية المراجعين

الخارجيين في حوكمة المصارف هو حماية لمصالح المساهمين، وان تتم عمليات التدقيق الخارجية بشكل مستقل عن تأثير المنظمة (Ferreira,2018:39).

يتضمن دور المراجعة الخارجية في حوكمة المصارف فيما يلي (شحاتة، علي, 2007م:101):

١. يتطلب الإطار العام لحوكمة المصارف ضرورة تعيين المساهمين لمراجع حسابات مستقل ومؤهل ذو كفاءة مهنية لإجراء المراجعة لكافة عمليات وأنشطة المصرف بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة في التعبير في كل جوانبها الهامة عن نتيجة نشاط المصرف ومركزها المالي وغيرها من الأمور المالية.

٢. ينشا الطلب على خدمات وظيفة المراجعة بسبب التعارض بين مصالح الإدارة المسئولة عن تصميم وتشغيل أنظمة الرقابة في المصرف، علاوة على القيمة المضافة التي تحققها المراجعة نتيجة زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية على المعلومات الواردة فيها.

٣. اتسع دور مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة بسبب كبر حجم المشروعات وتعقد النشاط الاقتصادي والظروف البيئية المحيطة.

٤. تلعب المراجعة دوراً كبيراً في تدعيم حوكمة المصارف وخدمة المجتمع انطلاقاً من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التي لها مصالح بالشركة.

تعد فضائح تقارير الشركات الحديثة (WorldCom & Enron) محل جدل حول الإصلاحات المتبعة في التقارير المالية الحالية على رأس جدول الأعمال السياسي (SEC، February 2002 & AICPA March 2002) والتي قد يكون الإفصاح عن المعلومات غير المالية أحد وسائل تحسين تقارير الشركات، وقد أظهرت بالفعل أن المصارف الرائدة التي تفصح طوعياً عن البيانات المالية وغير المالية من أجل توصيل أداء الأعمال بشكل أكثر فعالية، والتدقيق الخارجي ذات الجودة العالية قد تؤثر بشكل إيجابي على تقارير المصارف بشكل عام ومدى الكشف عن مقاييس الأداء المالي وغير المالي (Marleen,2014:4).

يتم مراجعة أثر الاداء المالي للشركات من خلال الآتي (الحداد، 2008م:85-86):

١. يجب على المراجع أن يحصل على فهم لقياس ومراجعة الأداء المالي للشركة، حيث أن قياس ومراجعة الأداء المالي يبين للمراجع جوانب من أداء المصرف تعتبرها الادارة والآخرون هامة.

٢. إن المعلومات المنتجة داخلياً والتي تستخدمها إدارة المصرف من الممكن أن تشتمل على مؤشرات أداء رئيسية (مالية وغير مالية)، وموازنات وتحليل للانحراف ومعلومات حول القطاعات وتقارير أداء على مستوى القسم أو الدائرة أو مستوى أخر.

٣. قد تدل قياسات الأداء للمراجع على وجود مخاطر أخطاء في معلومات القوائم المالية ذات العلاقة، فقد تدل قياسات الأداء مثلاً على أن للشركة نمو وربح بسرعة بشكل غير عادي عند مقارنة ذلك مع نمو وربح المصارف الأخرى في نفس القطاع.

يستنتج الباحثان مما سبق ان قيام الشركات او المصارف بالإفصاح الاختياري يوفر للمراجع الخارجي معلومات كثيرة ومهمة جداً تساعده في القيام بعملية المراجعة بجودة والالتزام بمعايير المراجعة، مما ينعكس ايجاباً على تقريره الذي يصدره في نهاية عملية المراجعة.

المبحث الرابع: البحث التطبيقي

اولاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في التقارير المالية لقطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللسوق النظامي فقط، شملت (٤١) مصرف، واستبعد الباحث (21) مصرف بسبب اما لعدم توفر التقارير المالية او لحداثة المصرف او لغلق المصرف، ليصبح مجتمع الدراسة (٢٠) مصرفاًن وتم اختيار منها (١٥) مصرف كعينة عشوائية بسيطة من المجتمع، بلغت نسبتها (٧٥%) من المجتمع. بهدف قياس ممارسات الافصاح الاختياري على المراجعة الخارجية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية لمدة (7) سنوات وللفترة من (2010-2016) وتناول الباحث قطاع المصارف فقط لتوفر البيانات المالية وتطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية.

ثانياً: التعريفات الإجرائية والقياسية للمتغيرات

يوضح الجدول رقم (١) التعريفات الإجرائية وطرق قياس متغيرات الدراسة:

جدول رقم (١): التعريفات الإجرائية وطرق قياس المتغيرات

المتغير	التعرف الاجرائي	طريقة القياس
المتغير المستقل ا لافصاح الاختياري	أشارت دراسة كل من (محمد,60:2017) و (Silvia,2016:656-677) ان الافصاح الاختياري بانه مجموعة من المعلومات المحاسبية خاصة بالمصرف كانت مالية أو غير مالية التي تساعد الادارة والمستثمرين في وضع خطط استراتيجية للإفصاح عنها والذي يمكن الاستفادة منها في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة راس المال وكذلك ورفع نسبة السيولة الاسهم وتقويم اداء المصرف والذي من خلال يستطيع اتخاذ قرارات مناسبة التي تسهم في اعداد تقارير مالية بصورة جيدة.	استخدم المتغير الوهمي (1) للمؤشرات المفصح عنها و(0) لغير المفصح عنها
المتغير التابع المراجعة الخارجية	عرّفت دراسة (Quick & Schmidt, 2018:1-21) المراجعة الخارجية بانها عملية محاسبية يقوم بها شخص مستقل لغرض فحص كافة العمليات والاحداث المالية المسجلة في الحسابات المصرف وبصورة منظمة من خلال جمع كافة الادلة والاثباتات الخاصة بالأنشطة والاحداث الاقتصادية, وبحيث تؤدي الى اكتشاف الاخطاء المحاسبية والتأكد من سلامة البيانات المالية لضمان عدم ظهور نتائج الاعمال الحسابات الختامية بغير حقيقتها, كما تساهم في ابداء راي فني محايد عند اعداد التقارير المالة وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الاسهم. وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المراجعة بانها عبارة عن عملية تأكد تهدف الى توفير مستوى عال من التأكد حول خلو البيانات المالية من اية امور مادية اظهرت على غير حقيقتها, مثل عملية تتفق ومعايير المراجعة الدولية, ويتضمن هذا مراجعة قانونية يتطلبها تشريع وطني أو نظام اخر.	معايير المراجعة الدولية: شركات التدقيق التي تطبق معايير المراجعة الدولي تأخذ قيمة (1) وخلاف ذلك (0).
		جودة المراجعة: شركات التدقيق تأخذ (1) اذا كانت شركات مراجعة الخمسة الكبار وخلاف ذلك (0).

المصدر: اعداد الباحثان، ٢٠٢٠م

ويتكون المتغير المستقل الافصاح الاختياري من سبعة معدلات وهي (المعلومات العامة عن المصرف، الاستراتيجية المستقبلية، التوقعات المستقبلية، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الاداء المالي، الاداء غير المالي، حوكمة المصارف)، ويوضح الجدول رقم (٢) فقرات كل معدل تم قياسها للمصارف على النحو التالي:

جدول رقم (٢): مؤشرات الإفصاح الاختياري وفقراتها

ت	المتغير	فقرات المتغير التي تم قياسها
١	المعلومات العامة	لمحة تاريخية مختصرة عن المصرف، الهيكل التنظيمي للمصرف، عنوان المصرف وتلفون والبريد الكتروني، المعلومات العامة عن أثر التضخم على المصرف، تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على النتائج المصرف، الميزة التنافسية للمصرف، نشر التقارير السنوية الكترونيا، نشر تقارير فصلية الكترونية، استخدام وسائل الحماية الالكترونية لحماية البيانات، إدارة المخاطر التي تواجه المصرف، والبرامج التأمينية للمصرف.

٢	الاستراتيجية المستقبلية	بيان الاستراتيجية والأهداف: (عام، المالية، التسويق، الاجتماعية)، تأثير الاستراتيجية على: (النتائج الحالية، النتائج المستقبلية، أداء المصرف)، العوامل المؤثرة في الأداء المستقبلي للمصرف، وخطط الاستثمار المستقبلية.
٣	التوقعات المستقبلية	توقعات (الربح، المبيعات، التدفق النقدي، القيمة السوقية للاسهم، النفقات الرأسمالية، العوائد علي نفقات الدراسة والتطوير، الإيرادات، التكاليف)، الفرق بين توقعات الفترة الماضية للإيرادات الفعلية، الفرق بين التكاليف في الفترة الأخيرة والتكاليف الفعلية، الفرق بين توقعات مبيعات الفترة الأخيرة والمبيعات الفعلية، مناقشة التوقعات الخاصة بالمصرف (عام)، وتوقعات الإيرادات من الاعمال الرئيسية.
٤	المسؤولية الاجتماعية والبيئية	العمل للحد من مشكلة البطالة، برامج حماية البيئة، الإعانات المقدمة للغير، سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، المشاريع الترفيهية والرياضية والرعاية الصحية، معلومات عن التبرعات الخيرية، الحملات التي ترعاها الحكومة، قيمة النفقات في البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة، معلومات عن الأنشطة المصرفية الاجتماعية، مساهمة المصرف في البرامج البيئية، ومعلومات عن رفاهية الموظفين.
٥	الاداء المالي	مناقشة موجزة وتحليل الوضع المالي للمصرف، العائد على الأسهم، توزيعات الأرباح للسهم الواحد، سياسة توزيع الأرباح، معدل الربحية، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، معدل نمو المبيعات، معدل العائد على المبيعات، الصافي لهامش الفائدة.
٦	الاداء غير المالي	التسهيلات المصرفية على الانترنيت، التسهيلات المصرفية الدولية، معلومات عن بطاقة الائتمان التجاري، مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية، التغير في المبيعات، مناقشة حول تطوير المنتجات، نظرة عن أداء السنة السابقة، تأثير تقلبات العملة، ومعلومات عن إدارة المخاطر.
٧	حوكمة المصرف	أسماء كبار المساهمين، أسماء أعضاء مجلس الإدارة، مناصب قيادية للأعضاء في شركات أخرى، المؤهلات العلمية لأعضاء المجلس، الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة، عدد من الأسهم المملوكة من قبل المديرين، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية، عدد اجتماعات المجلس، معلومات عن الالتزام بالحوكمة، واللائحة الإرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني.

المصدر: اعداد الباحثان، ٢٠٢٠م، بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثالثاً: وصف قياس المتغيرات لمصارف العينة المدرجة بسوق المال العراقي

تم قياس كل مؤشر حسب المصارف المبحوثة البالغ عددها (15) مصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2016) ويوضح الجدول رقم (٣) ذلك:

جدول رقم (٣): مؤشرات المتغيرات

	وابعادها	ور الدولي	ستثمار العراقي	ئتمان العراقي	نليج التجاري	رق الاوسط العراقي للاستثمار	عراقي الاسلامي للاستثمار والتنم	راقي التجاري	وصل للتنمية والاستثمار	هلي العراقي	ن	يلاف الاسلامي	دستان الدولي للاستثمار والتنمية	ومر التجاري	سال للتمويل والاستثمار	اد	
لاختياري	ومات العامة																
	تراتيجية المستقبلية																
	عات المستقبلية																
	ئولية الاجتماعية والبيئية																
	ء المالي																
	ء غير المالي																

																مة المصرف	
																ير المراجعة الدولية	لخارجية
																اجعة	

المصدر: اعداد الباحثان، من بيانات البحث التطبيقي، ٢٠٢٠م.

رابعاً: تحليل واختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ضمن البرنامج الاحصائي (SMART PLS)، ويوفر البرنامج اشكال يظهر فيها مجموعة من الاحصاءات مثل معامل التأثير (Beta) ومستوى معنويتها، واختبار (R^2). وان مستوى التأثير يتم قبوله استنادا على (t) المحسوبة ومقارنتها مع (t) الجدولية التي يوفرها البرنامج ضمن جداول النتائج، فضلاً عن مستوى المعنوية المتحققة إذا كانت اقل من مستوى المعنوية التي افترضها الباحث (0.05) فتقبل الفرضية والعكس بالعكس، اما معنوية التفسير لمعامل التحديد (R^2) يتم اختبارها بالاعتماد على (f) المحسوبة ومقارنتها مع (f) الجدولية إذا كانت المحسوبة أكبر تقبل الفرضية والعكس بالعكس.

١. الفرضية الرئيسة الاولى: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية، وهذا يعني ان المراجعة الخارجية دالة للإفصاح الاختياري، وان اي تغيير في الافصاح الاختياري سيرافقه تغير في المراجعة الخارجية، والجدول رقم (1) يظهر احصاءات العلاقة بين المتغيرات:

جدول رقم (4): معاملات علاقات التأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية

المتغير التابع	المراجعة الخارجية					
المتغير المستقل	معامل التأثير β	الانحراف المعياري	قيمة T	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى المعنوية
الافصاح الاختياري	0.515	0.065	7.94	0.27	27.36	0.000

المصدر: اعداد الباحثان، من بيانات البحث التطبيقي، ٢٠٢٠م.

يلاحظ الباحثان من الجدول رقم (4) ان هناك علاقة تأثير للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية قدرها (52%) وموجبة، وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحثان، وهذا يعني ان اي زيادة في المتغير المستقل الافصاح الاختياري سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، كما ان الافصاح الاختياري يفسر (0.27) من التباين الحاصل في المراجعة الخارجية، وهذا التفسير معنوي عند مقارنة قيمة (F) المحسوبة (27.36) التي هي اكبر من قيمتها الجدولية (4.00)، وبناءً علي ذلك تقبل هذه الفرضية على مستوى هذه الدراسة.

٢. اختبار الفرضيات الفرعية: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لأبعاد الافصاح الاختياري (المعلومات العامة عن المصرف (X1)، الاستراتيجية المستقبلية (X2)، التوقعات المستقبلية (X3)، المسؤولية الاجتماعية والبيئة (X4)، والاداء المالي (X5)، الاداء غير المالي (X6)، حوكمة المصارف (X7) في المراجعة الخارجية، والجدول رقم (5) يظهر احصاءات العلاقة بين ابعاد الافصاح الاختياري والمراجعة الخارجية:

جدول (5): معاملات علاقات التأثير لإبعاد الافصاح الاختياري في المراجعة الخارجية

المتغير التابع	المراجعة الخارجية					
المتغير المستقل	معامل التأثير β	الانحراف المعياري	قيمة T	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى المعنوية
1. المعلومات العامة عن المصرف	0.206	0.0397	5.189			0.000
2. الاستراتيجية المستقبلية	0.229	0.0394	5.812			0.000
3. التوقعات المستقبلية	0.044	0.192	0.229			0.823
4. المسؤولية الاجتماعية والبيئة	0.232	0.0482	4.813	%33	4.78	0.000
5. الاداء المالي	0.062	0.272	0.228			0.729
6. الاداء غير المالي	0.454	0.0927	4.898			0.000
7. حوكمة المصارف	0.004	0.208	0.019			0.982

المصدر: اعداد الباحثان، من بيانات البحث التطبيقي، ٢٠٢٠م.

يتضح للباحثان من التحليل الاحصائي والمتمثل بنتائج الجدول رقم (5) ان ابعاد الافصاح الاختياري تفسر (0.33) من التباين الحاصل بالمراجعة الخارجية، وهذا التفسير معنوي عند مقارنة (F) المحسوبة (4.78) التي هي أكبر من قيمتها الجدولية (2.37).

وبالنسبة للفرضية الفرعية الاولي يتبين ان هناك علاقة تأثير للمعلومات العامة عن المصرف في المراجعة الخارجية قدرها (0.21) وموجبة، وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحثان، وهذا يعني ان اي زيادة في المعلومات العامة عن المصرف سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك تقبل هذه الفرضية.

وبخصوص الفرضية الفرعية الثانية يتضح ان هناك علاقة تأثير للاستراتيجية المستقبلية في المراجعة الخارجية قدرها (0.23) وموجبة، وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني ان اي زيادة في الاستراتيجية المستقبلية سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك تقبل هذه الفرضية.

وبخصوص الفرضية الفرعية الثالثة يلاحظ ان هناك علاقة تأثير للتوقعات المستقبلية في المراجعة الخارجية قدرها (0.04) وموجبة، وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.823) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) التي افترضها الباحثان، وهذا يعني ان اي زيادة في التوقعات المستقبلية سيرافقه تغير طفيف ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك ترفض هذه الفرضية.

وبالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة يتبين ان هناك علاقة تأثير المسؤولية الاجتماعية والبيئة في المراجعة الخارجية قدرها (0.232) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني ان اي زيادة في المسؤولية الاجتماعية والبيئة سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك تقبل هذه الفرضية.

وبخصوص الفرضية الفرعية الخامسة يتضح ان هناك علاقة تأثير الاداء المالي في المراجعة الخارجية قدرها (0.06) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.729) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني ان اي زيادة في الاداء المالي سيرافقه تغير طفيف ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك ترفض هذه الفرضية.

وبالنسبة للفرضية الفرعية السادسة يتبين ان هناك علاقة تأثير الاداء غير المالي في المراجعة الخارجية قدرها (0.45) وموجبة وان هذه النسبة معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني ان اي زيادة في الاداء غير المالي سيرافقه تغير ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك تقبل هذه الفرضية.

اما بالنسبة للفرضية الفرعية السابعة يلاحظ ان هناك علاقة تأثير حوكمة المصارف في المراجعة الخارجية قدرها (0.004) وموجبة وان هذه النسبة ليست معنوية طبقاً الى مستوى المعنوية المحسوبة التي بلغت (0.982) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني ان اي زيادة في حوكمة المصارف سيرافقه تغير طفيف ايجابي في المراجعة الخارجية، وفقاً لذلك ترفض هذه الفرضية.

ويوضح الجدول رقم (٦) ملخص لنتائج اختبار الفرضيات:

جدول رقم (٦): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

ت	الفرضية	
الفرضية الرئيسية	وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية الاولي	هناك علاقة تأثير المعلومات العامة للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية الثانية	هناك علاقة تأثير لمعلومات الاستراتيجية المستقبلية للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية الثالثة	هناك علاقة تأثير معلومات التوقعات المستقبلية للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية الرابعة	هناك علاقة تأثير معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية الخامسة	هناك علاقة تأثير معلومات الاداء المالي للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية السادسة	هناك علاقة تأثير معلومات الاداء غير المالي للمصرف في المراجعة الخارجية	
الفرضية الفرعية السابعة	هناك علاقة تأثير معلومات الحوكمة للمصرف في المراجعة الخارجية	

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة التطبيقية، ٢٠٢٠م

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

وفقاً للإطار النظري والبحث التطبيقي توصل الباحثان الي النتائج التالية:

1. مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حقق متوسط حسابي بنسبة 48% من عينة البحث.

أ. اهتمت المصارف بمؤشر الأداء الغير المالي والذي حقق المرتبة الاولى بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 60% من عينة البحث.

ب. اهتمت المصارف ايضاً بمؤشر الأداء المالي والذي حقق المرتبة الثانية بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 57% من عينة البحث.

ج. حقق مؤشر المعلومات العامة عن المصرف المرتبة الثالثة بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 54% من عينة البحث.

د. حقق مؤشر حوكمة المصارف المرتبة الرابعة بمستوى افصاح الاختياري وبنسبة 50% من عينة البحث.

ه. حققت المؤشرات الاستراتيجية المستقبلية والتوقعات المستقبلية والمسئولية الاجتماعية والبيئية على النسب التالية (48%, 43%, 30%) على التولي من عينة البحث وهي اقل نسب تحقيقاً لمستوى الافصاح الاختياري.

2. حققت المصارف مستوى جيد من تطبيق معايير المراجعة الخارجية بمعدل (65%) من عينة البحث، مما يدل علي ان المصارف تهتم بالاعتماد علي مكاتب مراجعة تطبق المعايير المراجعة الدولية.

3. وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة للإفصاح الاختياري بصورة عامة علي المراجعة الخارجية، بمعنى اخر كلما زاد مستوى الافصاح الاختياري للمصارف يؤدي الى تحسن تقارير المراجعة الخارجية.

4. هنالك علاقة تأثير إيجابية معنوية لكل من المعلومات العامة للمصرف، المعلومات الاستراتيجية المستقبلية، معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئة، ومعلومات الاداء غير المالي، علي عملية المراجعة الخارجية.

٥. هنالك علاقة تأثير إيجابية ضعيفة غير معنوية لكل من معلومات التوقعات المستقبلية، معلومات الأداء المالي، ومعلومات الحوكمة للمصرف، على عملية المراجعة الخارجية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج البحث يقدم الباحثان التوصيات التالية:

1. زيادة مستوى الافصاح الاختياري لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والاستفادة منها في تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي بدوره تؤدي الى تقليل نسب مخاطر ورفع مستوى كفاءة اسواق المصارف.

٢. ضرورة رفع مستوى الافصاح لمؤشرات معلومات التوقعات المستقبلية، معلومات الأداء المالي، ومعلومات الحوكمة للمصرف، لغرض تحسين اداء المصارف.

٣. زيادة دعم مكاتب في تطبيق معايير المراجعة الدولية.

٤. ضروري اهتمام مكاتب المراجعة بجودة المراجعة بالنسبة لكافة المصارف لغرض تطوير ومواكبة المستجدات الحديثة من خلال اشراك شركات المراجعة الدولية الكبرى للاستفادة من خبراتهم في اعداد تقارير المراجعة.

مصادر البحث

المصادر العربية:

١. الخولي, اسامة. (2002م). البيئة وقضايا التنمية والتصنيع : دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية, الكويت, *سلسلة عالم المعرفة*, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, العدد 285.

٢. العبد الله، رياض. (2009م) . *نظرية محاسبية*، الاردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٣. السيد، رجب، واخرون. (2000م) . *اصول المراجعة*، مصر، الاسكندرية، الدار، الجامعية.

٤. النعيمي، فاتن امين. (2019م).الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، الاردن, عمان, الجامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الادارية, *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 39، العدد 3.

٥. المطارنة، علاء جابر. (2019م). أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، العراق، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 11، العدد 25، 445-467.

٦. ابراهيم، ليث خليل. (2013م). تأثير اليات الحوكمة على الافصاح الطوعي في القطاع المصرفي، العراق، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، *رسالة ماجستير غير منشورة*.

٧. دحدوح، حسين احمد، حمادة، رشا أنور. (2014م) . دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية، دمشق, جامعة دمشق, كلية ادارة الاعمال, *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 30، العدد 2, ص ص 187-219.

٨. الحسناوي, عقيل حمزة ، جواد, حسين علي. (2018م). تقييم مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 15، العدد 3، 352-373.

٩. السيد, صفا محمود. (2005م). التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصري، القاهرة, *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*, المجلد 19, العدد 1, ص 316-248.

١٠. الحداد, سامح عبد الرزاق. (2008م) . تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة - دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزه, فلسطين, الجامعة الاسلامية بغزة, كلية التجارة , *رسالة ماجستير غير منشورة*.

١١. طارنة, غسان فلاح. (2008م). *تدقيق الحسابات المعاصر*, الاردن, ط 1, عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

١٢. سعودي, ابراهيم سعد.(2016م). قياس وتفسير أثر جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على مخاطر التقارير المالية دراسة ميدانية, القاهرة, جامعة عين شمس, كلية التجارة, *مجلة الفكر المحاسبي*, ج 2.

١٣. سرايا, محمد السيد. (2007م) . *اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل*, مصر, الاسكندرية, ط 1, المكتب الجامعي الحديث.

١٤. شحاتة, شحاتة السيد, علي, عبد الوهاب نصر. (2007م) . *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة*، مصر, الاسكندرية, الدار الجامعية.

١٥. صابري, سامي. (2014م). دور المراجع الخارجي في الرفع من مصداقية الافصاح المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من مكاتب المراجعة الخارجية, الجزائر, جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, *رسالة ماجستير غير منشورة*.

١٦. حامد, ادم الطيب. (2017م) . دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة - دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة السودانية, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, *دكتوراه غير منشورة*.

١٧. حميد، أحمد جاسم، سعيد، حسين غانم، فارس، أشرف هاشم .(2016م). تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة راس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، بغداد، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد١٢، العدد 34.

١٨. عادل، عبد الرحمن، بابكر، الزين عبد الله. (2016م). دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الافصاح الاختياري للمنشات الصناعية – دراسة ميدانية ميدانية على المنشات الصناعية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية التجارة، *مجلة كلية التجارة العلمية جامعة النيلين*، المجلد 3, العدد 3, ص 36.

١٩. عبد، نهى صافي، ابراهيم، افاق ذنون. (2019م) . أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، العراق، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 15, العدد 45, جزء1.

٢٠. محمد، عمر السر الحسن، الغصين، راغب محمود. (2016م). أثر الإفصاح الاختياري للمعلومات البيئية في جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات الأعمال السوداني، دمشق, جامعة تشرين, كلية ادارة الاعمال, *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد 38، العدد 6، ص ص 75-94.

٢١. محمد, الوقاد سامي, محمد, وديان لؤي.(2010م) . *تدقيق الحسابات 1*, الاردن, عمان, ط 1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

٢٢. محمد، صائب سالم. (2018م). أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بغداد, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 54، ص 251-268.

المصادر الاجنبية:

1. Ali, A.R., (2008), “Does auditor industry specialization matter? Evidence from the bond market”, *Journal of Audit Practice*, Vol. 5 No. 3, pp. 44-72.

2. Jean B., Sonda M., and Lucic C., (2004), "The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management Auditing", A Journal of Practice and Theory.

3. Mishari., M. and Abdullah., M. (2017)," Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait", International Journal of Law and Management, pp. 217-236.

4. Silvia., C. (2016)," Voluntary disclosure in the context of convergence with International Accounting Standards in Brazil", Review of Business Management, São Paulo, Vol. 18, No. 62, p. 658-677.

5. Adams., C., (2002), “Internal Organisational Factors Influencing Corporate Social and Ethical Reporting beyond Current Theorising”, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(2): 223-250.

6. Schuster, P. and O'Connell, V. (2006), the trend towards voluntary disclosures, *management accounting quarterly*, vol. 7, no. 2.

7. Fairchild, R., (2008), “Does audit tenure lead to more fraud? A game theoretic approach”, available at, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=993400 (accessed 2 October 2014).

8. Wiemann, D., (2015). '' Auditor Tenure and Perceived Earnings Quality", *Darmstadt University of Technology*.

9. George., I. and Panayotis., A, (2012),"Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens Stock Market", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 11 Iss 1 pp. 73 – 92.

10. Ali, U., and Merve, K. (2012). "Value relevance of voluntary disclosure: evidence from Turkish firms", *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 13 No. 3, pp. 363-376.

11. Shehata, N. (2014), “Theories and determinants of voluntary disclosure”, *Accounting and Finance Research*, Vol. 3 No. 1, pp. 18-26.

12. Gray, R. H., Bebbington , J., and Walters , D., (1993), *Accounting for the Enviroment* , Paul Chapman Publishing , UK.

13. Ferreira, J. V. (2018). The Role of The External Auditor in Corporate Governance: The CASE of Companies Listed in The Nyse Euronext Lisbon, *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, Volume 8, Issue 4.

14. Marleen, W., and Heidi, V., Ann, G., Linda, V., The impact of internal and external governance mechanisms on the voluntary disclosure of financial and non-financial performance.

15. Quick, R., & Schmidt, F. (2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? –An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. *Journal of Accounting Literature*, 41, 1-21.